



## مراجعة كتاب

# «القدس في المحفوظات الملكية المصرية»

(العدد (٢٩)، شتاء ٢٠٢٦م)

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٢/٢٠م

مراجعة: عزيز العصا

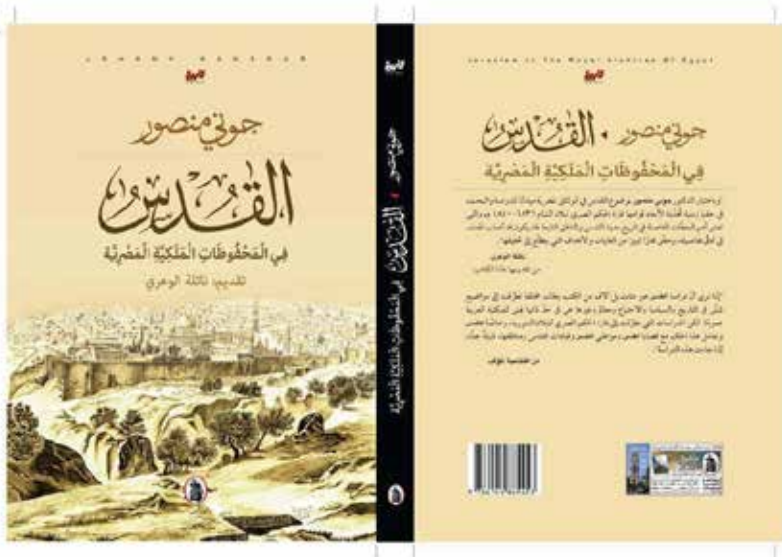
سكرتير تحرير مجلة المقدسية

المؤلف: د. جوني منصور.

سنة النشر: ٢٠٢٥م.

دار النشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حجم الكتاب: ٢٢٤ صفحة، من القطع العادي (٢٤سم × ١٧سم).



د. جوني منصور، مؤرخ فلسطيني، من مواليد حيفا ١٩٦٠م. حاصل على درجة الدكتوراة في التاريخ سنة ١٩٩٦. عمل في التعليم الاكاديمي

٤٥ عامًا. متعدد الاهتمامات بتاريخ العرب والإسلام، وبتاريخ المسيحية والمسيحيين في فلسطين، وله اهتمام بتاريخ الصراع الصهيوني - العربي وتطوره. كما كتب عن المدينة الفلسطينية، وخاصة حيفا. وينشر مقالات رأي وأبحاث في مجالات تخصصه في المجلات الجامعية والمواقع المتاحة على الشبكة. وشارك ولا يزال في مؤتمرات جامعية وندوات وورشات دراسية، بالإضافة إلى مساهماته في تقديم محاضرات لعموم المهتمين.

أما الكتاب / الدراسة قيد النقاش، فهو كتابه المعنون بـ «القدس في المحفوظات الملكية المصرية»، يقع في (٢٢٤) صفحة يتوزع عليها تقديم للباحثة المقدسية د. نائلة الوعري، وكلمة افتتاحية ومدخل للمؤلف، وستة فصول وخلاصة، يتبعها ملحق للوثائق التي شكلت مصدرًا للدراسة، وملحق للصور ذات الصلة. جاء **الفصل الأول** بعنوان «أسد رستم ودراسة المحفوظات الملكية». استعرض الباحث في **الفصل الثاني** الحكم المصري في البلاد السورية ١٨٣١-١٨٤٠ م، واستعرض في **الفصل الثالث** «نظام الحكم (الإدارة) المصري في البلاد السورية» خلال الفترة قيد النقاش. خصص الباحث **الفصل الرابع** لـ «ثورة القدس ضد الحكم المصري». وفي **الفصلين الخامس والسادس** استعرض الباحث -على الترتيب- «أعمال إبراهيم باشا ومشاريحه في القدس» و«رعاية الحكم المصري للشؤون الدينية في القدس».

بقراءة متمعنة لهذا الكتاب، نجد أن ثيمته «قضيته الرئيسة» هي سبر غور مدينة القدس، كما وردت في «المحفوظات الملكية المصرية المحفوظة في قصر عابدين»، خلال الفترة ١٨٣٠-١٨٤٠م التي مكثت فيها المدينة تحت السيطرة المصرية بقيادة «إبراهيم باشا» نجل حاكم مصر الزعيم «محمد علي باشا»، عندما تمرد الأخير على الدولة العثمانية، وقام بضم بلاد الشام تحت حكمه.

وقد وردت المحفوظات في الكتاب الشامل الذي أصدره المؤرخ اللبناني أسد رستم (١٨٩٧-١٩٦٥م) في الجامعة الأمريكية ببيروت، بطلب من الملك فؤاد



الأول، تحت عنوان «المحفوظات الملكية المصرية بيان بوثائق الشام»، عبارة عن (٦٦٧١) رسالة، تؤلف جميع وثائق الشام العائدة لعهد محمد علي باشا. وقدم رستم كتابه بعرض مركز لمضامين الوثائق المصرية المحفوظة في خزائن الأرشيف، والملفات التابعة لقصر عابدين الملكي، وتعود للفترة الواقعة ما بين ١٨١٠-١٨٤٠م، وتشتمل على ثلاثة أقسام، هي: محفوظات سراي عابدين الملكية، ومجموعة الدفترخانة المصرية، وسجلات القضاء الشرعي، وقد جاءت في أربعة مجلدات كبيرة (ينظر الكتاب، ص: ٧، ١٧، ٢١، ٣٧، ٤٠).

أما المحفوظات فهي عبارة عن تقارير ومتابعات يومية أو أسبوعية أو في فترات محددة كان ينقلها إبراهيم باشا ومعاونوه إلى محمد علي باشا في مصر، ومراسلات الباشا مع ابنه ومع معاونيه لتسيير دفة الحكم يوميا وبدقة، والتعاطي مع قضايا خطيرة ومركزية وجوهريّة تفرض معالجة ومتابعة. أما الموضوع قيد النقاش في هذا الكتاب فهو الوثائق المتعلقة بالقدس، من خلال المحفوظات الملكية الخاصة ببلاد الشام في فترة الحكم المصري. وقد خصت المحفوظات- القدس بمساحة جيدة من الاهتمام والجديّة (ينظر الكتاب، ص: ١٩، ٤٠).

سلطت هذه الدراسة/ الكتاب الأضواء على خلفيات الحالة العامة في القدس، بما فيها موقف أهاليها من الحملة المصرية، خلال الفترة المذكورة، والتغييرات التي طرأت على هذا الموقف. وقد وفرت المحفوظات معلومات تفصيلية عن إدارة القدس وقضاياها البارزة، وكيفية حل الاشكالات التي تعرضت لها القدس ومنطقتها وبقية مناطق فلسطين والبلاد السورية (ينظر الكتاب، ص: ٣٤).

يشير الباحث «منصور» أن إبراهيم باشا أخذ يتصرف كأنه حاكم هذه البلاد-فلسطين- قبل أن تحتل عساكره مدينة عكا. فأول مرسوم صدر عنه من معسكره في حيفا، واحتفظت به سجلات المحكمة الشرعية في القدس، يعود إلى تاريخ ١٨٣١/١١/٢١، وهذه الرسالة عبارة عن مرسوم كله تطمين وتهديئة

للسكان في القدس (ينظر الكتاب، ص: ٣١). وأما الوثائق الخاصة بالقدس، فوجد الباحث وفرتها، ما يؤكد أهمية القدس للحكم المصري، وأنها -الوثائق- تناولت مواضيع متنوعة، منها (ينظر الكتاب، ص: ٤١-٤٣):

١. حروب إبراهيم باشا وعلاقة والده محمد علي باشا مع الدولة العثمانية.
٢. وضعية الجيش المصري واستعداده لحروب الشام والأناضول.
٣. الصراعات الدولية وازدياد النفوذ الأجنبي والتدخل أيضا في شؤون الدولة العثمانية، وتأثير هذه الصراعات على الحكم المصري في بلاد الشام.
٤. الجهاز الإداري المصري وكيفية تصريفه الأمور الإدارية.
٥. تفاصيل دقيقة ويومية لتطور الحياة الاجتماعية.
٦. النزاعات بين الزعماء في فلسطين.
٧. النزاعات والخلافات بين الكنائس المسيحية في القدس.
٨. مطالب اليهود وازدياد نفوذهم في القدس.
٩. الأوضاع الصحية في القدس وبلاد الشام وكيفية معالجتها، خاصة في فترات الشدة، والقحط، وفي أوقات انتشار الأوبئة والأمراض المعدية.
١٠. الصناعات، والحرف، والزراعة وسحب سلاح الناس ... الخ.
١١. تظهر المحفوظات الملكية والوثائق العربية الخاصة بالشام مدى مركزية هذا الحكم في تعاطيه مع الشأن السياسي والإداري والعملي في سوريا عامة وفلسطين خاصة (ينظر الكتاب، ص: ٦١).
١٢. الضرائب وجمعها. وتفيد التقارير الواردة في الوثائق إلى نقص مستمر في الموارد المالية (ينظر الكتاب، ص: ٦٧).



## ١٣. ثورات زعماء فلسطين

رغم أن «إبراهيم باشا» كان يشدد على منح الأهليين الأمن والأمان. إلا أن بعض التقارير الموجهة إلى الإدارة المركزية (محمد علي باشا في القاهرة) تشير إلى غضب أهالي القدس ونواحيها من سياسات الحكم المصري (ينظر الكتاب، ص: ٧٠).

وأما أسباب تلك الثورات فيوجزها الباحث -منصور- بفرض أنواع مختلفة من الضرائب، والتي جمعت بشتى الطرق والوسائل، والتجنيد الإجباري، وجمع السلاح من الأهليين، وتحسين أوضاع المسيحيين واليهود وأحوالهم في القدس وسواها من المناطق (ينظر الكتاب، ص: ٧٠-٧٦).

وهناك سبب لافلت من أسباب تلك الثورات، يتمثل بـ «تحريض الأتراك للثوار»، فقد ورد في المحفوظات الملكية تقرير عن تدخل الباب العالي في إثارة الفتن ضد محمد علي باشا وموظفيه في القدس، وأهم جهاز استخباري عمل على تحريض الناس على الثورة هم مشايخ القدس الذين فقدوا جزءاً كبيراً من امتيازاتهم، مع تنامي قوة الدولة. علاوة على انقطاع الهبات والأعطيات الواردة من إستنبول والتضييق عليهم في التدقيق في عائدات لأوقاف في القدس (ينظر الكتاب، ص: ٧٦-٧٧).

وكان الحكم في مصر على دراية بمسار الثورة في القدس، فتظهر الوثائق تقريراً أرسله إبراهيم باشا إلى والده حول تحركات الفلاحين في مناطق القدس ضد الحكم المصري وحملهم السلاح لقطع الطريق على العساكر الآتية من يافا إلى القدس... الخ (ينظر الكتاب، ص: ٧٩).

ويظهر في وثيقة أخرى أن الثورة بلغت مناطق غزة في جنوب فلسطين وانقطعت الطرقات الموصلة إلى القدس، وأحاط الثوار مدينة القدس وكأنهم فرضوا حصاراً عليها. وبدأ إبراهيم باشا يرسل مراسلاته إلى والده طالباً النجدة بعد أن تعرضت قواته إلى هذه الحالة من الضعف وعدم التمكن من حسم

الموقف (ينظر الكتاب، ص: ٨٢-٨٣)، ولم يبق من فلسطين بيد إبراهيم باشا سوى مدن الساحل الفلسطيني، الأمر الذي جعل «محمد علي باشا» يحضر إلى يافا على رأس جيش قوامه خمسة آلاف جندي (ينظر الكتاب، ص: ٨٤)، ثم إلى القدس حيث أمر باعتقال من أرادوا التوسط لوقف الثورة والاعتقال، من وجهاء القدس ومعتبريها ونفيهم إلى مصر (ينظر الكتاب، ص: ٨٧).

كانت النتيجة شق صفوف الثوار، وعودة القدس إلى سلطة إبراهيم باشا، وتقلص نفوذ الأعيان والمشايخ، وتعرض كثير منهم للإعدام، لمشاركتهم في الثورة. كما نجم عن الثورة أنها فتحت عيون الأوروبيين على نشر نفوذهم في مناطق الدولة العثمانية، التي أصبح الأوروبيون يخططون لاقتسامها مستقبلاً، فنجحوا في النهاية في التخلص من حكم محمد علي باشا على بلاد الشام، التي أعادوها إلى السلطان العثماني (ينظر الكتاب، ص: ٩٢-٩٣).

## ١٤) أعمال إبراهيم باشا ومشاريعه في القدس

استخلص الباحث -منصور- مجموعة من المشاريع التي أنجزها «إبراهيم باشا» في القدس خلال العقد الذي حكم فيه المدينة، منها: تجديد عمارة السرايا القديمة الكائنة على طريق الجسمانية، وإنشاء طاحونة الهواء الكائنة إلى الجهة الغربية من القدس، وبناء الزاوية الإبراهيمية إلى الشمال من ضريح النبي داود على جبل صهيون، وتشديد عدد من القلاع منها قلعة في وادي الجوز شرقي القدس، وأخرى بين وادي الجوز وحي الطور. وقلاع بين القدس ويافا لحراسة الطريق بين هاتين المدينتين. كما قام بخطوة مهمة في مجال الإصلاح الضريبي أو التحسين الضريبي، حيث إنه رفع نسبة الضريبة الجمركية على الصابون المستورد من الخارج بنسبة ٣٪، ما أسهم في ترويج إنتاج الصابون الفلسطيني واستعماله، خاصة المقدسي والناقليسي. وأوقف إبراهيم باشا عدد من العادات التي تفرّق بين المسلمين والمسيحيين واليهود (ينظر الكتاب، ص: ٩٥-٩٧).



## ١٥) رعاية الشؤون الدينية في القدس

أبدى إبراهيم باشا اهتمامه بالديانات الثلاث؛ فبخصوص المسلمين، شعرت الحكومة المصرية أنها حاملة مسئولية كبيرة تجاه عموم المسلمين في العالم بدخول القدس تحت حكمها ونفوذها وسيطرتها. وكان في مقدمة اهتماماتها توفير الأمن والأمان لحجاج المقدس وزوارها، كما وجهت حكومة إبراهيم باشا عنايتها الخاصة للمؤسسات الدينية الإسلامية في القدس، كإعمار قبة المسجد الأقصى المبارك وإصلاحها، وتجديد نشاطات التكايا في القدس، وصرف الإعانات عليها لما لها من دور ديني وثقافي، وغير ذلك من الإصلاحات (ينظر الكتاب، ص: ٩٩-١٠١).

ووفق المحفوظات قيد النقاش، تميزت فترة حكم إبراهيم باشا بحصول تحسن كبير على أوضاع الطوائف المسيحية واليهود، كالتخفيف من الأعباء المالية المفروضة على الحجاج والزوار المسيحيين الوافدين إلى القدس، فازداد عدد الوافدين إلى القدس، بخاصة إلى كنيسة القيامة، ويعزى ذلك إلى رغبته -إبراهيم باشا- بالظهور أمام الدول الأوروبية بالانفتاح، ولكسب ود هذه الدول في مواجهته للسلطان العثماني (ينظر الكتاب، ص: ٩٩، ١٠١-١٠٢).

كما تفيد هذه المحفوظات إلى دور الحكومة المصرية في فض النزاعات، والخلافات والاختلافات بين الطوائف المسيحية في القدس وبيت لحم، والتي كانت تظهر في المناسبات الدينية. وقد حصر الباحث عدداً كبيراً من المحفوظات ذات الصلة بهذه القضايا، والتي تناولت تفاصيل بعض الأحداث التي جرت خلال الحكم المصري لفلسطين، لا سيما ما يتعلق بكنيستي القيامة في القدس والمهد في بيت لحم (ينظر الكتاب، ص: ١٠٢-١٠٦).

أما بالنسبة لليهود في القدس فقد تمتعوا بمساحة واسعة وكبيرة من الحرية والمساواة في فترة الحكم المصري، وقد حصل اليهود على حماية

من قناصل الدول الأوروبية، إذ سمح لهم إبراهيم باشا بترميم كنسهم في القدس، وسمح لهم زيارة أضرحة يدعون انتسابها لعقيدتهم. وحاول اليهود الاستفادة من سماحة الحكم المصري في فلسطين عامة والقدس خاصة ليحققوا مزيداً من الامتيازات ويؤكدوها على أرض الواقع فتتحول إلى حقيقة واقعية، خاصة ما له صلة بساحة البراق، مما قد يمهد لهم بسط سيطرتهم على مكان مقدس للمسلمين في القدس (ينظر الكتاب، ص: ١٠٦-١٠٨).

أراد اليهود تبليط زقاق البراق، إلا أنه بعد عرض المسألة على مجلس الشورى وقاضي القدس ومراجعة الجهات المعنية في الأستانة قرّر الرأي على أنه ليس لليهود ولا لأحد فيه حق بل هو وقفية لأبى مدين. وحسم محمد علي باشا هذه المسألة بعد مراجعة الجهات المعنية كافة بـ «بوجوب منع اليهود من تبليط البراق في القدس، وعن رفع أصواتهم فيه وإبقاء القديم على قدمه عملاً بنصوص الشرع الشريف»، وغير ذلك من القضايا ذات الصلة باليهود (ينظر الكتاب، ص: ١٠٨-١٠٩).

## الخاتمة

لا شك في أن الوثائق المتعلقة بالقدس تحمل معانٍ ودلالات خاصة، تضع القارئ أمام مسؤولية لا تقل كثيراً عن المسؤولية التي يتحملها الكاتب-المؤلف- وذلك لأن أي حدث جرى في القدس، في أي فترة من التاريخ، مهما صغر أو كبر، يكون قد ترك أثراً بارزاً وواضحاً في مسارات الأحداث التي تلتها. وهذا ما جعل الباحث يخصص مساحة واسعة، لكل من الثورات التي جرت ضد الحكم المصري للمدينة ممثلة بالفصل الرابع من هذا الكتاب، كما خصص مساحة واسعة أيضاً للحديث عن الشؤون الدينية في القدس ممثلة بالفصل السادس. في حين أن القضايا الأخرى لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام كالمشاريع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية... الخ، وإن



حظيت بعض الإصلاحات والترميمات والأماكن الدينية بشئ من الاهتمام.

أما الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذه القراءة فتفيد بأن المحفوظات -الوثائق- قيد الاستخدام في هذه الدراسة هي مصادر أولية دقيقة ومهمة، تعبر -بصدق- عن فترة الحكم المصري لمدينة القدس من جانب، وتوثق للأحداث والمسارات السياسية، والعسكرية، والأمنية التي كانت تخضع لها منطقة بلاد الشام عامة، والقدس على وجه الخصوص من الجانب الآخر.

وبنظرة نقدية لمحتوى هذا الكتاب، يمكن القول بأن هناك سردًا تاريخيًا واسعًا ومطوّلًا، في التقديم والافتتاحية والمدخل، تم استقاؤه من مصادر ومراجع مختلفة، غير المحفوظات، قد جاء على حساب المزيد من التركيز والتحليل لمحتويات المحفوظات، التي هي أقرب إلى الواقع من المصادر الأخرى. وعليه، فإنه في حال طبعة ثانية من هذا الكتاب، لا بد التوقف عند كل محفوظة -وثيقة- بالشرح والتحليل للخروج بتشخيص دقيق لواقع ذلك العصر.